الافتراض والتقويل مقاربة مفاهيمية

أ. م. د.عصام عدنان رحيم
أ.م.د. ابتهاج سماع علي
كرستينا علي سرتيب

Assumption and Attribution: A Conceptual Approach

Asst. Prof. Dr. Essam Adnan Rahim
Asst. Prof. Dr. Ebtehaj Sama Ali
Christina Ali Sartib

الافتراضات لها أهمية قصوى في التواصل والاستعمال بين المتحاورين، سواء كان ذلك في الكتابة أو في الخطابات. إنها استنتاجات عقلية تسهم في فهم الكلام وطبيعته، وقد تختلف الافتراضات من شخص لآخر، لكن هناك عامل مشترك يشكل أساس الحوار وهو المعلومات المسبقة التي يستند عليها المتحاورون، بما في ذلك المعرفة السابقة للكلام والأفعال التي لا تُذكر بشكل مباشر. يفترض المتكلم أن السامع يعرف ما يريده المتكلم ويبني السامع فهمه على المعرفة السابقة أو الاعتقادات التي يحملها، أما التقويل فهو عملية استنتاج المعاني المخفية أو الإيحاءات التي لا تُعبر عنها بشكل صريح في النص أو الحوار. يعتمد التقويل على فهم السياق والمعلومات المتاحة لدينا لاستنتاج المغزى الذي قصد به المتحدث.

قد يحدث التقويل في مختلف الجوانب من حياتنا، سواء في الإشارات اللفظية أو لغة الجسد أو الرسائل غير المباشرة. قد يتعلق التقويل بتحليل الكلمات المستخدمة أو العبارات المنقولة بأنواعها المختلفة. مهمتنا كمتلقين للرسائل هي أن نقوم بفهم هذه الإشارات والإيحاءات بشكل صحيح، بناءً على السياق والمعلومات المتاحة لنا. قد يتطلب الأمر بعض المهارات مثل الإنصات الجيد وتحليل العناصر الغير ملفوظة وقدرة التعاطف مع الآخرين.

الكلمات المفتاحية : الافتراضات، التقويل.

Abstract

Assumptions are of utmost importance in communication and usage between interlocutors, whether in writing or in speeches. They are mental conclusions that contribute to understanding speech and its nature. Assumptions may differ from one person to another, but there is a common factor that forms the basis of dialogue, which is the prior information on which the interlocutors rely, including prior knowledge of speech and actions that are not directly mentioned. The speaker assumes that the listener knows what the speaker wants, and the listener builds his understanding on prior knowledge or beliefs he holds. As for attribution, it is the process of inferring hidden meanings or implications that are not explicitly expressed in the text or dialogue. Attribution relies on understanding the context and the information available to us to infer the meaning intended by the speaker.

Attribution can occur in various aspects of our lives, whether in verbal signals, body language or indirect messages. Attribution can be related to analyzing the words used or the different types of phrases conveyed. Our task as receivers of messages is to understand these signals and implications correctly, based on the context and information available to us. This may require some skills such as good listening, analysis of non-verbal elements and the ability to empathize with others.

Keywords: Assumptions, Attribution.

المبحث الأول

دراسة في المفهوم والعلاقة

أوّلا: مفهوم التقويل:

يتضح من الاطلاع على المادة في المعجمات العربيّة أنَّ التقويل مصدر الفعل(قوّل) بتشديد العين، وله في الاستعمال العربيّ معنيان:

المعنى الأوّل: قد يرد بمعنى ابتدع أو ادّعى، ومن ذلك أن يقال: (قوّل قولًا) إذا ابتدعه وادّعاه، وتقوّل عليّ إذا قال علي ما لم أقل، وقد يحمل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾[الحاقة:٤٤]، بمعنى ادّعى.

المعنى الثاني: التعليم، ومنه أن يقال: قَوَّلَنِي فَقُلتُ، إذا أريد: عَلّمني، فتعلّمت، ثمّ طلب منّي أَن أَقُول، وَمِنْ ذلك ما نقل عن سعيد بن المسيب حين سُئِل:(مَا تَقول فِي عُثْمَان وَعلي؟) فأجاب، قائلا: (أَقُول فيهم مَا قوّلني الله)[١]، وقد يكون بمعنى الإنطاق إذا قلت: قَوَّلْتَني، والمعنى: أَنطقتني[٢].

والمعنى الثاني هو المراد في وصف الممارسة التقويليّة في الدرس النحويّ؛ فهو«أن يأتي النحويّ بقولٍ لم يكن المتكلّم قد قاله، وهو يقوم على الاستنطاق واستظهار المعنى، والغاية منه –في الغالب– تحليل أقوال المتكلّمين وتفسيرها»[٣]، ويتضح ممّا تقدّم أنّ التقويل في اللغة الاستنطاق وطلب القول.

أمّا التقويل في الاصطلاح فلم نقف له على ذكر في الاصطلاحات النحويّة؛ إذ لم يستعمل النحويّون هذا المصطلح في دراسة النحو العربيّ، ولم يرد لهذا المصطلح ذكر في الدراسات النحويّة القديمة، وإنّما استعمله النحويّون القدماء بوصفه ممارسة نحويّة مهمّة في دراسة النحو العربيّ؛ ولذلك لا يمكن وضع تعريف محدّد،

للتقويل وإنّما لنا أن نذكر أبرز ما يمكن أن يوضح مفهوم التقويل، ونوجزه بالآتي:

١- التقويل ممارسة نحويّة تحليليّة يُفسّر بها كلام العرب، وقد شكّلت هذه الممارسة ظاهرة في مصنفات النحويّين منذ الخليل وسيبويه.

٢- التقويل طريقة توضّح معاني الكلام العربي، وتبيّن أنماطه وقواعده التي يسير على وفقها.

٣- استعمل النحويّون التقويل في توضيح القاعدة النحويّة، وفهم معاني النصوص، ومحاولة التوفيق بين القاعدة والمعنى.

٤- يبحث التقويل عمّا أراد المتكلّم أن يقوله، أو عمّا يعنيه، وعمّا سكت عنه.

٥- توظّف الممارسة التقويليّة في التحليل النحويّ لغرض استنطاق المتكلّم والوقوف على مقاصده، وليس لأجل التحريف أو التدليس[٤].

وبناءً على ما تقدّم ذكره يمكن أن نعرّف التقويل بأنّه محاولة استنطاق المتكلّم بوساطة ما يوحي به قوله، أو هو محاولة الكشف عن مقاصد المتكلّمين في سياق خطابيّ ما، ولكنّ هذا الاستنطاق لم يكن بمعزل عن القاعدة، بل ينطلق من القاعدة للوصول إلى المقاصد، فهو محاولة في تفسير نصّ ما للوصول إلى معناه من بتعليل تركيبه أو تأويله، وهو في كلّ ذلك يعمل على الموافقة بين المعنى والقاعدة.

وفي نحو هذا السياق أوضحت الدكتورة بان صالح أسباب كون المتكلّم متردّدا عمّا أراد أن يقوله، إذ عملت على تبيان قول سيبويه في تحليل التركيب الكلاميّ؛ فقالت: «إنّه يرجع إلى معنى قائم في النفس، أو إلى طبيعة الأفكار وترتيبها في ذهن المتكلّم، فالمتكلم بعد أن كان متيقّناً ممّا يقول فقد

راوده الشكّ حيال ما يقول فأعرض عنه»[٥]؛ وهذا يعني أن سيبويه عندما كان يحلّل النصّ ويؤسّس قاعدة نحويّة يراعي المتكلّم فيها بوصفه عنصرا من العناصر غير اللغويّة التي تشارك في بناء القاعدة النحويّة[٦].

ويمكن أن نقارب بين التقويل والتأويل في شرح النصوص العربيّة؛ إذ يوظّفان في تفسير النصوص، وفهمها، والابتعاد، عن الوقوع في إشكالات المعنى، والمقصود من فهم النصوص هنا هو فهم القارئ لا النحويّ؛ لأنّ النحويّ يفهم المعنى المقصود من النصّ، ويعمل على إيصال هذا الفهم إلى المتلقّي من طريق اللجوء إلى التقدير والتأويل والتقويل؛ من أجل فهم المعنى العميق للنصّ، وتحقيق الانسجام بين النصوص والقواعد، وقد لجأ النحويّون إلى القول بالتضمين بسبب شذوذ بعض النصوص عن القاعدة، ومالوا إلى القول بالتضمين حتّى تتوافق مع القاعدة[٧].

وفي جانب آخر يمكن أن يعدّ التقويل من «مصطلحات التداوليّة الاجتماعيّة التي تشير إلى تأويل الكلام بعيداً عن مقصديّته، فهو يعني الإغراق بالتأويل، أو التأويل البعيد عمّا أراده المتكلّم، فيعدّه المتكلّم اتّهاماً بما لم يقل أصلاً»[٨]، وهذا اللون من التقويل لا يرادف الممارسة النحويّة؛ لأنّه ينطلق من النصّ دون السياق، ولا يراعي النظام النحويّ، أمّا التقويل في الممارسات النحويّة فيعنى بالبحث عن المقاصد المحتملة في النصّ في ضوء القاعدة والسياق.

وصفوة ذلك أنّ التقويل في الدرس العربيّ ممارسة من ممارسات النحويّين في تحليل الكلام العربيّ بتوظيف عبارات (كأنّه قال:) وتصريفاتها المختلفة، وهي عبارات

تفيد التشبيه والقطع والظنّ، ولكنّ التقويل «لا يقوم دائما على القطع بأنّ مراد المتكلّم كذا، ولا على الظنّ فيه، بل إنّ النحويّين يشبّهون كلام العرب بما يقولونه تشبيها مؤكّدا؛ لأجل شرحه وتفسيره وتحليله؛ على أنّ النحويّ حين يقوّل المتكلّم لا يتعامل مع القول فقط، بل يتعامل مع القول والقائل؛ إذ يتكلّم على لسان صاحب (القول)، وكأنّه هو، وهو بطريقته هذه يرمي إلى تفسير قول المتكلّم وتأويله واستنطاق معناه، وكشف قواعده التي يسير عليها، وتحقيق الغرض وهو الفهم والإفهام، ويساعد على تحديد الوظيفة النحويّة»[٩].

ثانيا: نوعا التقويل:

إنّ متابعة الباحثين للممارسة التقويليّة في كتب النحاة أظهرت أنّها لم تكن تسير على طريقة واحدة، فلم تلزم مسارا واحدا، وأنّ النحويّين وظّفوا العبارات التقويليّة في مسارات متنوّعة، إذ تبيّن لدى الدكتور هاني كنهر العتّابيّ أنّ التقويل نوع من أنواع التحليل النحويّ يشتغل على استنطاق المتكلم وتقويله ما لم يقل للوصول إلى المعنى الّذي أراده المتكلّم؛ ليربط بين مقصد المتكلّم والقاعدة النحويّة. على أنّ التقويل يمثّل تفسيرا للنصوص العربيّة، وكشفا عن مقاصد المتكلّمين الغامضة؛ ذلك أنّ معرفة معنى ما قاله المتكلّم وموافقته مع القاعدة النحويّة أبرز أسباب توظيف النحويّين لعبارات التقويل في الدرس النحويّ[١٠].

وقد خلص د.هاني العتابي إلى أنّ التقويل في كتب النحويّين على قسمين:

الأوّل: التقويل التداوليّ التفسيريّ:

ويراد به التقويل الذي يمارسه النحويّ حين يقوّل المتكلّم، وينظر في المقام الذي أنتج فيه قوله، فيحاول

الإلمام والإحاطة به، ويتابع المتغيّرات المقاميّة الطارئة، ويحدّد مقاصد المتكلّم، والبيئة والزمن والحالة النفسيّة للمتكلّم، والغرض من الكلام، ومرتبة المخاطب، ثمّ بلحاظ ما توافر من ذلك يقوّل المتكلّم؛ فيشرع بالتقويل منطلقا من العلاقة بين المقام والمقال[١١].

وعلى ما يبدو أنّ تناول الموضوعات النحويّة على وفق المقام عمليّة ناجحة في التحليل النحويّ؛ لأنّ المرجعيّات تقوم على إدراك المعنى وتصوّره بآليات يحدّدها الخطاب والمقام، فيرتبط المقام بالمقال ارتباطا وثيقا لفهم مقصدية المتكلّم[١٢].

ولعلّ من أبرز المقولات التراثيّة في ذلك قولهم: «لكل مقام مقال»[١٣]، إذ عنى النحويّون بالمقام في كثير من تحليلاتهم النحويّة، فركّزوا على الجانب الاستعماليّ في معالجاتهم اللغويّة، وتبيّنوا أطراف العمليّة الكلاميّة، وكلّ ما يحيط بالكلام من العناصر غير اللغويّة، والملابسات السياقيّة والاجتماعيّة، فالمقام الذي قيل فيه الكلام يساعد في فهم مقصد المتكلّم، والحالة النفسيّة للمتكلّم تؤثّر في إنتاج الألفاظ وصياغة العبارات؛ ممّا يؤدّي إلى حذف بعض الألفاظ من كلامه ولذلك يلجأ النحويّ إلى التقويل لتحليل التركيب النحويّ وتحديد أسباب موافقته للقاعدة النحويّة[١٤].

وقد اتّجه النحويّون إلى العناية بالمعنى؛ لأنّه يساعد على فهم ما قصده المتكلّم؛ وقد ذكر المبرد (ت٨٩٨م) ما يبين أهمّيّة المعنى في تقييم الكلام العربيّ قائلا: «فكّل ما صلح به المعنى فهو جيّد، وكلّ ما فسد به المعنى فهو مردود»[١٥].

وقد يلجأ النحويّ إلى التأويل والتقدير والتقويل لسد النقص ذهنياً مستعينا بالسياق الاجتماعيّ؛ لأنّه لا

يفصل الحدث اللغويّ عن موقفه، فالمقام مُعبّر عن معنى السياق داخل إطار الحياة الاجتماعيّة؛ فينظر النحويّ في المقام متجاوزا حدود الشكل، وينقل الحدث وكأنّه يصور المشهد على أنّ كلّ هذه العناصر اللغوية، وغير اللغوية لها أثر خاصّ في تحديد القاعدة النحوية[١٦].

وقد يميل النحويّ إلى المقام للوصول إلى ما يقصده المتكلم، فيمسك المعنى الضمنيّ متجاوزا المعنى الظاهر من الكلام المنطوق، ويتوسّل بالتقويل لتحديد المعنى المراد؛ لأنّ التداولية تعنى بالتواصل بين المتكلم والمخاطب والكلام المنطوق بينهما، وما يحمله من المعاني، وسياق هذا الكلام فيحمل الكلام على عدة أوجه للوصل إلى ما يقصده المتكلم؛ ليصل إلى معاني الجمل التي حذف أحد أجزائها، أو الجمل التي تحتمل أكثر من معنى، فيعتمد السياق المقامي لتحديد الكلام الناقص تركيبيًا، ودلاليّاً، وبهذا يفهم قصد المتكلم[١٧].

ولعلّ من أبرز أمثلة التقويل التداوليّ الذي يشتغل على المقام ما ذكره الكافيجيّ في توجيه جملة ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللهِ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[الصف: ١٠-١١]؛ إذ قال: «هذه الجملة مستأنفة كأنّهم قالوا: كيف نعمل؟ فقال: تؤمنون، وهو خبر في معنى الأمر. يدلّ عليه قراءة ابن مسعود:(آمنوا بالله ورسوله)؛ ولأجل هذا قال: والمعنى: آمنوا»[١٨].

فيظهر أنّ الكافيجي اختار الرأي الناظر في سياق الحال، وعرضه على طريقة التقويل؛ لأنّ التقويل(كأنّهم

قالوا) تقويل تداوليّ يبنى على النظر في حال المقصودين في النصّ الكريم، فكأنّهم لمّا قال تعالى:﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾، قالوا: (كيف نعمل؟)، فقال: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ...﴾؛ فهو ينظر إلى النصّ الكريم على أنّه يمثّل حوارا بين الله تعالى (المتكلّم)، ومخاطبيه، فيصف حالهم كأنّهم يسألون عمّا يجهلونه، ويأتي النصّ القرآنيّ إجابة عن سؤالهم.

وهذا يدلّ على أنّ التقويل في هذا النصّ لا يقوم على الشكل فحسب، بل ينظر إلى سياق الحال، فيراعي حال المقصودين؛ لأنّ الكافيجيّ قرأ السياق الذي نزلت فيه الآية، أو أنّه استند إلى من قرأ ذلك فنقل رأيه، وعمل على تبيان كلّ ما يحيط بالنصّ من ظروف ليساعد على توظيف الممارسة التحليليّة التقويليّة.

على أنّ التقويل في هذا السياق لا يخرج عن الافتراض؛ لأنّ الكافيجيّ وضع الآية الكريمة في سياق حواريّ مفترض ليسوّغ الممارسة التقويليّة؛ فهو يحاول أن يخلق مقاما يتضمّن القالب النحويّ الذي يحاول تفسيره، وعلى أيّة حال، إنّ هذا النوع من التقويل القائم على الافتراض، ينظر في المقام والحال ويتابع السياق اللغويّ، فيوافق بين السياق اللغويّ والسياق المقاميّ، فهو تقويل تداوليّ غايته الموافقة بين القاعدة والمعنى.

القسم الثاني: فهو التقويل القاعديّ:

الذي يستند إلى القاعدة لا المقام، ويُرادُ به التقويل الذي يعتمد العامل النحويّ في تسويغ القاعدة وتوضيحها بمعنى أنّ النحوي يحاول إعادة صياغة ما قاله المتكلّم بطريقة يبيّن فيها عمل العامل؛ فإن كان في النصّ محذوف يحاول النحويّ إعادة

صياغة الكلام، وإرجاعه إلى أصله بحيث يجعل المثال النحويّ موافقا للقاعدة، فيعنى النحويّ بالشكل على حساب المعنى مع العناية بالقالب النحويّ وتوجيه المثال وتكييفه، وذلك بتغيير التركيب النحوي للمثال أو بحذف بعض العناصر من الكلام، أو إرجاع المحذوف إلى أصله، أو التقدير حتى يكون التركيب النحوي للمثال المدروس موافقا للقاعدة النحويّة، ويمكن أن نسميّ هذا النوع (التقويل الصناعيّ)؛ لأنّه ينطلق من القاعدة، فيفرضها على المثال المدروس، وتكون وظيفته التقرير؛ لذلك سمي بالتقويل التقريريّ، فهو يحاول تطبيق القواعد، والأحكام النحويّة على المثال المدروس، وتكون غايته تعليمية[١٩]، فهو قاعديّ؛ لأنّه يعنى بالقاعدة، وهو شكليّ لأنّه ينطلق من الشكل لا المعنى، وهو تقريريّ؛ لأنّ يقرّر القاعدة، والغاية منه تعليميّة.

وقد بدا لي أنّ النحويّين يركّزون على العوامل في تفسير العلاقات النحويّة بين الألفاظ داخل التركيب النحويّ؛ بسبب الظواهر التي تحدث داخل النصّ، نحو ظاهرة الحذف التي يتطلّبها الموقف الاستعماليّ للّغة، فقد يكون الغرض من الحذف التخفيف والإيجاز ممّا يجعل النصّ مخالفا للقاعدة النحويّة؛ فيوظّف النحويّ الممارسة التحليليّة التقويليّة، ويقوّل المتكلّم ما لم يقله؛ من أجل أن يوافق بين النصّ والقاعدة، وقد برز أثر العامل في القول بالحذف، وتقدير المحذوف فلكلّ عامل معمول؛ سواء أكان ظاهراً أم محذوفا فيلزم تقديره، ومن طريق نظريّة العامل حاول النحويّون تفسير اختلاف الحركات الإعرابيّة وتغيّرها في أواخر الكلمات بحسب الموقع الإعرابيّ[٢٠].

وقد تأكّد ذلك لدى ابن الحاجب ت(٦٤٦هـ)حين بيّن ما أجمع عليه النحويّون من ارتباط العامل بالمعنى، فقال: «العامل ما به يتقوّم المعنى المقتضى»[٢١]؛ وهذا يعني أنّ النحويّ لا يوجّه ما قاله المتكلّم بحسب المعاني المقصودة فحسب، بل للعامل أثر في توجيه هذه المعاني بما ينسجم مع بناء القاعدة النحويّة، على أنّ النحوَ العربي بشكل عام يتّصل بنظريّة العامل، إذ قال الدكتور إبراهيم مصطفى: «أكبَّ النُّحاة على درس الإعراب وقواعده ألفَ عام، لا يعدِلون به شيئًا، ولا يرَوْن مِن خصائص العربية ما ينبغي أن يَشغلهم دونه... إنّ أساس كلّ بحثهم فيه أن للإعراب أثرٌ يَجلبه العامل؛ فكلُّ حركة من حركاته، وكلّ علامة من علامته، إنّما تجيء تبعًا لعامل في الجملة.. ويُطيلون في شرح العامل وشرطِه ووجه عمله حتّى تكاد تكون نظريةُ العامل عندهم هي النحوَ كله، أليس النَّحو هو الإعراب، والإعراب أثر العامل؟! فلم يبقَ إذا للنحو إلّا أن يتتبع هذه العوامل، يَستقرؤها، ويُبيّن مواضع عملها، وشرط هذا العمل؛ فذلك كلّ النحو»[٢٢].

وعلى أيّة حال، إنّ التقويل القاعديّ يعنى بتوظيف عبارة(كأنّه قال) وأخواتها لغرض الكشف عن القاعدة؛ أو لغرض توضيح القاعدة وبيان أثر العامل، والغاية منه تعليميّة؛ إذ يكثر استعمال هذا التقويل في المؤلفّات التي اتّخذت التعليم غاية في تأليفها؛ ومنها كتاب شرح قواعد الإعراب لابن هشام؛ لأنّ الكافيجيّ صرّح بأنّ الغاية عنده التعليم، فتكون الغاية عن من شرحه التعليم أيضا؛ إذ قال: «إنّ الغرض من وضع هذا الكتاب إرشاد المبتدئين إلى طريق ينبغي أن يكون سلوكهم مقصورا عليها، ليكونوا على

جادّة الصواب، وليأمنوا من طريق الخطأ والطغيان»[٢٣]؛ ولذلك جاءت أكثر التقويلات في هذا الكتاب من النوع الثاني المستند إلى القاعدة.

ولعلّ من أبرز أمثلة هذا النوع من التقويل عند الكافيجيّ ما ذكره في توجيه جملة (زيدٌ قامَ أبوه، وقعدَ أخوه)؛ إذ افترض أنْ تكون الجملة الشرطيّة معطوفة، وهذا لاشكّ فيه لاستقامة المعنى، فسأل عن الجملة المعطوف عليها وأجاب الكافيجيّ بأنّها محذوفة، وحين أراد أنّ يبيّن سبب حذف الجملة المعطوفة قوّل المتكلّم ما لم يقله؛ فقال: «كأنّه قال: إذا عطفت جملة (قعد أخوه) على جملة قام (قام أبوه) يكون لها محّل من الإعراب، وإذا عطفت على مجموع (زيد قام أبوه) لا يكون لها (أي: للمعطوفة) محلّ من الإعراب. ويجوز أن يكون أمثال هذا العطف من قبيل عطف القصّة على القصّة، كما تقول: (زيد يعاقب بالقيد والإزهاق وبشر عمراً بالعفو والإطلاق)»[٢٤].

فالتقويل هنا يستند إلى القاعدة على حساب المعنى ومن أجل مطابقة التركيب للقاعدة، فقال لو قدرت هذا الواو في (وقعد أخوه) على أنّها للحال التي تأتي للدلالة على اقتران الحال بمضمون العامل، فيعتمد الكافيجيّ هنا على العامل النحويّ في تسويغ القاعدة؛ إذ أراد أنّ يذكر أنّ الحال ههنا يبيّن مقارنة القيام بالقعود كما في (جاء زيد وقد ركب الأمير)؛ فجملة (قعد أخوه) في موضع نصب؛ لوقوعها في موضع الحال، ومن أجل جعل هذه الألفاظ في قالب نحويّ موافق للقاعدة بعيدا عن المعنى فقدر لفظة (قد)؛ فقال قد مضمرة؛ أي محذوفة مقدّرة في تلك الجملة مع أنّ الأصل هو عدم التقدير وذلك لاستقامة المعنى.

وصفوة ذلك كلّه أنّ أغلب تقويلات الكافيجيّ تقويلات قاعديّة من النوع الثاني الذي لا يستند كلّ الاستناد على المقام؛ لأنّ الغاية عنده تعليميّة، والتعليم يتطلّب التمسّك بالقاعدة والحفاظ عليها، فجاءت تقويلاته للحفاظ على القاعدة بتبيينها وتوضيحها.

ثالثا: بين صناعة القول وقول القول، علاقة الافتراض بالتقويل.

كان من خلاصات ما انتهى إليه البحث أنّ الافتراض عمليّة ذهنيّة تقديريّة تصوّريّة تقوم على تقدير فكرة ليس لها وجود، ثمّ بناء الأحكام عليها؛ ومن ذلك صناعة قول، أو مثال مفترض مقدّمًا بأسلوب الشرط (لو قلت كذا، فإذا قلت كذا، فإن قلت)، وفي الحقيقة أنّ أحدًا لم يقل ذلك، ولكنّ سيقال مثل ذلك يوما ما؛ بمعنى أنّ الافتراض متعلّق بالمستقبل بعدّه ظرفا مستقبليّا ممكن الحصول.

وهذا يعني أنّ الافتراض في مجال الأمثلة يراد به صناعة مثال لا وجود له في الواقع، ولكنّه سيقال في المستقبل، وعند التقدير، وصناعة المثال يجب مراعاة استقامة المعنى وعدم خروج التركيب عن القاعدة، فيوظف النحوي المثال المصنوع في الدّرس النحويّ لتجريب القاعدة، فيعمل المثال المصنوع على توفير فرصة صياغة الكلام الذي يمثل القاعدة خير تمثيل[٢٥].

فالأمثلة المفترضة المصنوعة توضع من أجل توضيح القواعد النحوية، فأغلب القواعد النحويّة التي وضعها النحويون القدماء تصاغ على وفق ما يتوافر لدى النحويّين من المادة اللغويّة التي تشارك في الكشف عن الظواهر اللغوية، وفي ضوئها تتم عملية التقعيد النحويّ، ويُعَدُّ المثال

النحوي أحد المرتكزات الأساسية التي يعتمدها النحويون، ويهدفون من منها الى تقريب القاعدة النحوية، فعندما يصنع النحوي المثال يحاول به توضيح القاعدة النحوية، وتوصيلها الى ذهن المتلقي، ويكون الغرض من هذه الأمثلة المصنوعة الحفاظ على القواعد النحويّة، وتقريب المادة اللغوية، وتوضيحها بما ينسجم مع القاعدة النحوية وتقريبها إلى ذهن المتلقي[٢٦].

ويعدّ المثال المصنوع من وسائل النحويّين التّوضيحية؛ إذ تمكّن النحويّون من عرض مسائلهم النحويّة بالمثال المفترض إلى جانب الشواهد اللغوية، ولأنّ النحو العربي يحتج بالنصوص والشواهد القرآنية، وما أثر عن العرب من الشعر والنثر، فيمثل القرآن لغة الإعجاز، ويصل إلى الذروة في فنّ البيان ممّا جعله يتعارض مع كثير من القواعد النحويّة، وكذلك الشعر الذي يمثل اللغة الشائعة على ألسنة الناس، فيخضع الشعر لبعض القيود مما يؤدي بالشاعر أحيانا إلى الانحراف عن القواعد، وفي ضوء هذا الانحراف استحدثت قواعد أخرى، ليحدث التقارب بين القاعدة والمثال النحوي، وكذلك من أهم أسباب صناعة المثال هو غياب الشاهد النحويّ في بعض المسائل التي تجعل منها قواعد واقعية، وتتميز هذه الأمثلة المصنوعة بالإيجاز، والاختصار ممّا يجعل النحوي يتحكم بها بكل مرونة حتّى تخدم الفكرة التي يقدرها[٢٧].

لقد اتسم النحو العربي منذ نشأته بطابع التعليم؛ وذلك باستعمال الأمثلة النحوية التي يتشكل منها نظامًا تطبيقياً للغة، فكان النحويون الأوائل عندما يضعون القاعدة النحويّة يمثلون لها، فالتمثيل النحويّ له دور مهم في

توضيح وتقريب القاعدة إلى ذهن المتلقي، فلم تكن ظاهرة الافتراض، وصناعة القول مستحدثة في النحو العربي وإنّما ترجع أصولها إلى النحويين القدماء، فلجأ القدماء إلى الافتراض في باب الممنوع من الصرف والتصغير، ثمَّ زاد فيه سيبويه واستعمل عباراتٍ مصنوعة، فيأتي بها للتوضيح والتفسير، ثم تبعه جميع من جاء بعده من النحويين في افتراض أمثلة نحوية، فبعد أن يقدم النحويّ القاعدة ويشرحها يأتي بالمثال المفترض المصنوع مسبوقا بعبارات تدل دلالة واضحة على التعليم، فأخذ المثالُ المصنوع مساحة واسعة في الدراسات النحوية؛ لأنّ أغلب الشواهد من القران الكريم والشعر فبعض هذه الشواهد خالفت القاعدة التي يقاس عليها فلجأ النحويّ إلى التأويل والتقدير الذي يدور في ذهنه حتى يجعل هذه النصوص مسايرة للقاعدة[٢٨].

وإذا كان الافتراض في مجال الأمثلة النحويّة يتلخّص في صناعة قول إلى جانب الشواهد النحويّة لاستيعاب القاعدة وتبيينها؛ فإنّ التقويل يمثّل قول القول؛ إذ «لم تكن غاية النحويّين أن يقوّلوا العرب ما لم يقولوا، كذبا وتدليسا، كما لم تكن غايتهم تعليميّة محضة، بل الغاية عندهم كلّ الغاية- النظر في النصوص العربيّة، وتحليلها وبيان مقاصد أصحابها، والكشف عن القواعد التي تحكمها، وتفعيل السياق في استنطاقها، على أنّ عبارات التقويل... باحثة عمّا يقوله القول نفسه؛ أيّ أنّ ما يليها يمثّل (قول القول) المدروس في ضوء معطيات المقام»[٢٩].

فالنحويّ يمثّل (وساطة) يقول القول عبره ذاته مفصحا عن هويّته، ومعلنا عن مقاصده[٣٠]؛ على

أنّ السياق القاميّ يصوّر عمليّة الربط بين(القول)، و(التقويل)؛ فالقول ما يقوله المتكلّم حقيقة، والتقويل ما يقوله قول المتكلّم، والافتراض صناعة القول، والتقويل قول القول في ضوء معطيات المقام.

وعلى وفق ما تقدّم ذكره تبيّن للدكتور هاني كنهر العتّابيّ بوساطة التفريق بين الافتراض والتقويل أن التقويل نتيجة من نتائج الافتراض؛ بمعنى أنّ النحويّ يفترض فكرة ذهنيّة لا وجود لها في الواقع يتصوّرها تدور في ذهن المخاطب؛ فيطرح أسئلة على لسان متكلّم مفترض، أمّا التقويل يكون بمنزلة الإجابة على الأسئلة التي افترضها النحويّ، وغاية هذا الافتراض والتقويل من أجل توضيح القواعد النحوية ومطابقتها للتركيب النحوي وإفهام المخاطب بكل سهولة والوصل إلى ذهن المتكلّم، وبيان أغراضه ومقاصده، فيفترض من أجل الوصول إلى نتيجة مثل مخالفة قاعدة فيفترض النحوي للوصول إلى قاعدة أخرى؛ فيكون الطرف الأول الافتراض شرط وسبب؛ ليصل إلى نتيجة، ويكون الطرف الثاني النتيجة، وذلك بتقويل المتكلّم ما لم يقل، فالأول مقدّمة والثاني نتيجة[٣١].

ولعلّ من أبرز أمثلة العلاقة بين الافتراض والتقويل عند الكافيجيّ ما جاء في توجيه (لولا) في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ﴾[يونس:٩٨]؛ إذ قال الكافيجيّ في سياق تفسيرها بالنفي: «فإن قلت: ما المراد من اقتران التّوبيخ بالفعل الّذي هو فعل ماضي؟ قلتُ: المراد مقارنة فعل التّوبيخ ودلالته للفعل الّذي دخلت عليه (لولا)

في زمان تحقّقه بالاستعمال، سلوكا إلى طريق توصيف المدلول بوصف الدّالّ، وإنّما عدل إليه لأنّ التّوبيخ أقرب إلى الدّلالة على الانتفاء من (لولا)- الماضي: صفة الفعل يشعر، أي: اقتران التّوبيخ، بانتفاء وقوعه، أي: بانتفاء تحقّق مدلول الفعل الماضي، بمعنى أنّه ما وقع. وممّا يقوي ما ذكره قول الزمخشري، في تفسير هذا الكلام والجملة في معنى النفي. كأنّه قيل: ما آمنت قرية وكذا قول البيضاوي ههنا»[٣٢].

فنلاحظ أنّ افتراض الكافيجيّ هنا على شكل طرح أسئلة تدور في ذهنه، فافترضها على لسان متكلّم مفترض يطرح عليه السؤال؛ فيصنع مثالا مفترضا يوضّح فيه المراد من اقتران التوبيخ بالفعل الماضي، ثمّ جاء التقويل بعد الافتراض بوصفه نتيجة له موضحا ومفسراً للمثال المفترض فقول المتكلّم كأنّه قيل: ما آمنت قرية، تكون الجملة فيه بمعنى النفي.

وصفوة ذلك كلّه أنّ العلاقة بين الافتراض والتقويل علاقة مقدّمة ونتيجة؛ فإذا كان الافتراض مقدّمة لدراسة مسألة من المسائل النحويّة، أو توجيه شاهد من الشواهد، فالتقويل يمثّل خلاصة عمل الافتراض، ونتيجة من نتائجه، فالافتراض صناعةُ قول بإزاء القول أو الشاهد المدروس، والتقويل بحث عن قول القول، أي: هو كشف عمّا يريد القول أن يقوله، وهو شغل في المقاصد النحويّة.

الهوامش:

١- ينظر: تهذيب اللغة (قول)، الأزهريّ:٩/ ٢٣٠، ولسان العرب (قول): ١١/ ٥٧٤.

٢- ينظر: معجم اللّغة العربيّة المعاصرة، د. أحمد مختار عمر: ٣/ ١٨٧.

٣- تقويل المتكلّم في الدرس النحويّ:٢٥.

٤- ينظر: تقويل المتكلّم في الدرس النحويّ: ١٩ – ٢٧.

٥- (المتكلّم وأثره في بناء القاعدة النحويّة في كتاب سيبويه (بحث منشور)، بان صالح مهدي الخفاجيّ: ١٨٤.

٦- ينظر: المصدر نفسه: ١٨٥.

٧- ينظر: بين منهج النحو العربيّ في التأويل والنحو التوليدي التحويليّ، د.ابتهال محمّد: ١٦.

٨- تقويل النصّ، تفكيك لشفرات النصوص الشعريّة والسرديّة والنقديّة، سمير الخليل: ١٣.

٩- تقويل المتكلّم في الدرس النحويّ:٤٢.

١٠- ينظر: تقويل المتكلّم في الدرس النحويّ:٢٢، ٣٧.

١١- ينظر: المصدر نفسه: ٧٢.

١٢- ينظر:الاستلزام آليّة تداوليّة قراءة في النصّ القرآنيّ(بحث منشور): د.هادي شندوخ حميد:٢.

١٣- الإيضاح في علوم البلاغة: ١/ ٨٦.

١٤- ينظر: المتكلّم وأثره في بناء القاعدة النحويّة في كتاب سيبويه (بحث منشور)، بان صالح مهدي الخفاجيّ،: ١٨٣.

١٥- المقتضب، المبرّد: ٤/ ٣١١.

١٦- ينظر: البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر: ٦٤، وينظر: الضرورة الشعريّة، لحماسة عبد اللطيف: ١١٤.

١٧- ينظر: التأويل التّداولي في كتاب سيبويه (بحث منشور)،: ١٠٤٧- ١٠٥١.

١٨- شرح قواعد الإعراب لابن هشام: ١٨٣.

١٩- ينظر: تقويل المتكلّم في الدرس النحويّ: ٨٤.

٢٠- ينظر: حذف العامل في التركيب النحوي دراسة في الوظيفة التداوليّة (بحث منشور)، أحمد يحي الونشريسيّ، تيسمسيلت: ٨٩، ٩٠.

٢١- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الرضيّ الإستراباذيّ: ١/ ٧٢.

٢٢- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى: ٢٣.

٢٣- شرح قواعد الإعراب لابن هشام، الكافيجيّ: ٤٩٤، وينظر: المصدر نفسه: ٥٠٦.

٢٤- شرح قواعد الإعراب لابن هشام، الكافيجيّ: ١٣٤.

٢٥- ينظر: الشاهد النحويّ بين الطبيعة والصناعة، رفيق عبد الحميد (بحث منشور): ١٧٠.

٢٦- ينظر: الفرضيّات وآثارها في أحكام النحو العربيّ (رسالة ماجستير): ١٨٢

٢٧- ينظر: المثال النحوي المعنوي في العربية – دراسة تحليلية تقويمية، كريم عبد حمود الربيعيّ: ٦٥.

٢٨- ينظر: المثال المخالف للقاعدة في كتاب المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني: دراسة وتحليل، محمّد أحمد العمريّ، مجلة الجامعة القاسمية للغة العربية وآدابها، مج/ ١، ع/ ٢: ص١٦٤.

٢٩- ينظر: تقويل المتكلّم في الدرس النحويّ: ٣٥-٣٦.

٣٠- ينظر: النصّ وآليّات الفهم في علوم القرآن،: ١١٦، وتقويل المتكلّم في الدرس النحويّ: ٣٥.

٣١- ينظر: تقويل المتكلّم في الدرس النحويّ، مقاربة تداوليّة: ١٣٠.

٣٢- شرح قواعد الإعراب لابن هشام: ٣٥٠.

المصادر والمراجع:

١- إحياء النحو/ إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٧م.

٢- الاستلزام آليّة تداوليّة قراءة في النصّ القرآنيّ (بحث منشور): د.هادي شندوخ حميد، جامعة ذي قار كلية الاداب، قسم اللغة العربية.

٣- الإيضاح في علوم البلاغة/ جلال الدين القزويني ت(٧٣٩هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي،ط٣،دار الجيل، بيروت، (د.ت).

٤- البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، ط٨، عالم الكتب، ٢٠٠٣ م.

٥- بين منهج النحو العربيّ في التأويل والنحو التوليدي التحويليّ، د.ابتهال محمّد علي البار، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

٦- التأويل التّداولي في كتاب سيبويه/ د.محروس السيد بُريِّك (بحث منشور)، كتاب المؤتمر الدولي السادس لقسم النحو والصرف، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، الجزء الثاني، ٢٠١٠م.

٧- تقويل المتكلّم في الدرس النحويّ، مقاربة تداوليّة/ د. هاني كنهر العتابي، ط١، دار أكاديموس، بغداد، ٢٠٢٢م.

٨- تقويل النصّ، تفكيك لشفرات النصوص الشعريّة والسرديّة والنقديّة/ د. سمير الخليل: ط١، دار غيداء، عمان، ٢٠١٦ م.

٩- تهذيب اللغة/ أبو منصور محمد بن أحمد الأزهريّ(ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٤م.

١٠- حذف العامل في التركيب النحوي دراسة في الوظيفة التداوليّة (بحث منشور)،د.رزايقية محمود.المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي- تيسمسيلت، الجزائر، ٢٠١٨م.

١١- الشاهد النحويّ بين الطبيعة

والصناعة/ ابن حمودة ورفيق عبد الحميد والصفاقسي ومنانة حمزة (بحث منشور): مجلة اللسانيات العربية، السعودية، العدد ٦، مجلد ٢٠١٨.

١٢- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الرضيّ الإستراباذيّ، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس- ليبيا، ١٩٧٥ م.

١٣- لسان العرب/ جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (ت٧١١هـ)، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٩٩٣م.

١٤- المتكلّم وأثره في بناء القاعدة النحويّة في كتاب سيبويه (بحث منشور)، بان صالح مهدي الخفاجيّ، مجلة كلية الاداب، جامعة بغداد.، العدد ٩٧، ٢٠١١.

١٥- المثال المخالف للقاعدة في كتاب المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني: دراسة وتحليل، محمّد أحمد العمريّ، مجلة الجامعة القاسمية للغة العربية وآدابها، مج/ ١، ع/ ٢: ص١٦٤.

١٦- المثال النحوي المعنوي في العربية- دراسة تحليلية تقويمية/ كريم عبد حمود الربيعيّ (أطروحة دكتوراه) إشراف: أ.د.نعمة رحيم كريم العزاويّ، جامعة بغداد، كلية التربية الأولى (ابن رشد)، ٢٠٠٤م.

١٧- معجم اللّغة العربيّة المعاصرة/ د. أحمد مختار عمر، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨م.

١٨- المقتضب/ أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

١٩- النصّ وآليّات الفهم في علوم القرآن، دراسة في ضوء التأويليات المعاصرة/ د. محمد الحيرش، ط١، دار الكتاب الجديدة، بيروت، ٢٠١٣م.